العرب
الإثنين 2021/10/04
السنة 44 العدد 12199

الخزعلي بعد المالكي: التزوير يهدد الانتخابات العراقية

الرئيس العراقي يؤكد أن إجراءات المفوضية والأجهزة الأمنية «استثنائية» لمنع التزوير

بينما تصاعدت التحذيرات من قبل القوائم الانتخابية التي تجمع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران من تزوير الانتخابات التشريعية التي ستجري الأسبوع المقبل، أكد الرئيس العراقي برهم صالح على أن إجراءات المفوضية المستقلة للانتخابات والأجهزة الأمنية استثنائية لمنع التزوير.

الأمل مفقود

بغداد – عبرت تحذيرات قادة الكتل الانتخابية والفصائل الشيعية المدعومة من إيران، من وجود إرادة لتزوير الانتخابات التشريعية المؤمل إجراؤها في العاشر من أكتوبر، عن القلق المتصاعد داخل هذه الكتل من نتائج الانتخابات.

في وقت أكد الرئيس العراقي برهم صالح على أنّ إجراءات المفوضية المستقلة للانتخابات والأجهزة الأمنية استثنائية لمنع التزوير، كشف رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق الأول الركن عبدالأمير الشمري أن القوات الأمنية والعسكرية دخلت في حالة الإنذار القصوى لتأمين الحماية لمراكز الاقتراع في أرجاء البلاد، مشيرا إلى نشر أكثر من 250 ألف عسكري لتأمين الانتخابات البرلمانية.

عبدالأمير الشمري
نشرنا أكثر من 250 ألف عسكري لتأمين الانتخابات البرلمانية

كاظم الحائري
حرام انتخاب من يناصب الحشد الشعبي العداء أو يدعو إلى دمجه

وقال الأمين العام لحركة العصائب قيس الخزعلي إن هناك إرادة لتزوير الانتخابات البرلمانية إلكترونيا وميدانيا.

وأضاف الخزعلي الذي يرأس أكبر ميليشيا شيعية ولائية لإيران "لا توجد نتيجة واضحة ومطمئنة لمنع التزوير الميداني وأن القوى السياسية تبحث هذا الملف مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وأن تغيير سياسة الأمن الانتخابي قد يسهم في الحد من التزوير".

ودعا إلى ضرورة أن "يكون للمراقبين الدوليين دور في الدوائر الانتخابية التي يحتمل أن يحصل فيها التزوير وعلى أبناء الشعب العراقي عدم الاستسلام للضغوط ومنع عمليات التزوير".

ويرأس زعيم العصائب كتلة "صادقون" المنضوية في قائمة الفتح بزعامة هادي العامري رئيس منظمة بدر والتي تجمع جميع الفصائل الشيعية الموالية لإيران ومنها منظمة بدر والمجلس الأعلى الإسلامي برئاسة همام حمودي.

وجاءت تصريحات الخزعلي المصنف إرهابيا ضمن القوائم الأميركية، بعد أيام من استخدام رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي كلمة "التزوير" و"الحرب الأهلية"، في إشارة إلى صراع حاد بين الكتل الشيعية المتنافسة.

وحذر المالكي في إشارة إلى التيار الصدري بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر، من محاولات تزوير الانتخابات، مؤكدا أن الأمم المتحدة ومن خلال "الآلاف من المراقبين"، لن تعطي الشرعية للعملية الانتخابية حال رصد تزوير أو تلاعب.

وقال المالكي الذي رأس الحكومة العراقية على مدار دورتين شهدت انهيارا اقتصاديا وتفاقم مستوى الفساد واستحوذ تنظيم داعش الإرهابي على ثلث أراضي العراق "من خلال المراقبة سيكون للأمم المتحدة كلام، إذا شاهدوا تزويرا وتلاعبا لن يعطوا الشرعية".

وقللت مصادر سياسية مقربة من رئيس الحكومة العراقية الكاظمي، من أهمية تحذيرات الخزعلي بالتزوير.

وقالت المصادر في تصريح لـ"العرب" إن رئيس الوزراء سبق وأن تعهد لممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين هينيس – بلاسخارت بضمان شفافية الانتخابات وحماية المصوتين والمرشحين معا.

إلا أن الخزعلي وصف حكومة الكاظمي بأنها "فشلت فشلا ذريعا بتحقيق وضع اقتصادي جيد، بل زادت الوضع سوءا بسبب رفع سعر صرف الدولار".

وعزا برلماني عراقي تصريحات الخزعلي إلى محاولة الحضور في المهرجان الانتخابي المعقد وصعوبة التكهن بالنتائج التي ستسفر عنها الانتخابات الأسبوع المقبل.

وقال البرلماني في تصريح لـ"العرب" متحفظا على ذكر اسمه "إن الخزعلي يريد استباق الأمور، خشية فشل مرشحي ميليشيات العصائب في الحصول على الأصوات المطلوبة، خصوصا وأن التنافس شرس مع نفس الحلفاء الشيعة في قائمة الفتح".

وأضاف "أن الشارع العراقي المنتفض على الميليشيات يدرك بشكل واضح أن الخزعلي لا يمثل الحل لأزمة البلاد المتفاقمة".

واستعانت الميليشيات برجل الدين المتواجد في إيران آية الله كاظم الحائري، للحصول على دعمه في فتوى انتخابية، بعد الشعور بتراجع حظوظها لدى الناخب العراقي.

وأفتى الحائري بتحريم «انتخاب من يناصب قوى الحشد الشعبي العداء، أو يتستر خلف دعاوى دمج الحشد مع القوات الأمنية لتضعيفه أو تمييعه».

وتمثل الأحزاب والميليشيات الشيعية في مجموعة قوائم انتخابية متنافسة، وتطمح من خلالها لأن تحصل على منصب رئيس الوزراء المقسم وفق المحاصصة الطائفية إلى الشيعة، فيما يكون رئيس البرلمان سنيا ورئيس الجمهورية كرديا.

ويشارك التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر بقائمة انتخابية منفصلة لا تخفي سعيها لمنصب رئيس الوزراء، مقابل قائمة الفتح التي تضم الفصائل الموالية لإيران، ثم تحالف دولة القانون برئاسة المالكي. بينما اختار رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي التحالف مع رجل الدين الشيعي عمار الحكيم في تحالف "قوى الدولة الوطنية".

وتسعى السلطات العراقية لتأمين الانتخابات وسط عدم اهتمام ومقاطعة شعبية واسعة لا ترى في المرشحين إلا تكرارا لنفس الوجوه السياسية والحزبية التي تسببت بالفشل السياسي وتقف على رأس قائمة الفساد المتفشي في البلاد.

وأكد رئيس الجمهورية صالح الأحد أن إجراءات المفوضية والأجهزة الأمنية "استثنائية" لمنع تزوير الانتخابات.

وطالب صالح بمنع المتلاعبين والمتربصين الذين يريدون تغيير المسار الحقيقي المعبر عن العراقيين، العراقيون سئموا ويريدون الانطلاق نحو وضع أفضل.

ولفت إلى أن "المال السياسي يأتي بمن يريده لكي يكون مندوبا عن الناس أو يعبر عن إرادتهم، لكن هذه المرة نأمل أن نعالج هذا الأمر عبر الانتخابات".

واعترف الرئيس العراقي بتفشي الفساد في كل المحافظات، ومترابط في ظاهرة العنف، وهو بحاجة إلى معالجة، مبينا أن "نحو ألف مليار دولار عائدات النفط منذ 2003، و150 مليار دولار هربت للخارج بصفقات فساد".

وكشف رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات في العراق الفريق الأول الركن الشمري أن القوات الأمنية والعسكرية دخلت في حالة الإنذار القصوى لتأمين الحماية لمراكز الاقتراع في أرجاء البلاد، مشيرا إلى نشر أكثر من 250 ألف عسكري لتأمين الانتخابات البرلمانية المقررة في العاشر من الشهر الجاري.

وقال الشمري إن الخطة الأمنية اعتمدت نشر أكثر من 250 ألفا من القوات العسكرية والأمنية لتأمين الحماية لأكثر من 8273 مركزا انتخابيا في ثماني عشرة محافظة عراقية.

وذكر أن صناديق الاقتراع ستدخل إلى المراكز الانتخابية في الخامس من الشهر الجاري وتم تأمين كل الاستحضارات الأمنية، لافتا إلى أن جميع مراكز خزن صناديق الاقتراع مؤمنة بشكل جيد وقوي وتم نشر القوات العراقية في الشوارع.

وأوضح أن السلطات العراقية ستغلق الحدود البرية والجوية والمطارات قبيل بدء عمليات التصويت ولن يتم فرض إجراءات حظر التجوال يوم الاقتراع، لافتا إلى أن لديهم خطة لنقل صناديق الاقتراع جوا إلى مخازن مؤمنة.

وأعلن وصول جميع المراقبين الدوليين التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وتم تحديد قوات لتأمين الحماية لهم.

إعصار شاهين يعطل الحياة ويوقف الرحلات الجوية في عمان

مسقط – عطلت العاصفة المدارية شاهين الحياة في غالبية المدن العمانية فيما قررت السلطات تأجيل الرحلات الجوية من وإلى العاصمة مسقط وحثت السكان على إخلاء المناطق الساحلية.

ومنحت السلطات موظفي الدولة والقطاع الخاص، عدا محافظتي ظفار والوسطى، إجازة بيومين الأحد والاثنين، تحت وطأة الأنواء المناخية الاستثنائية.

وأعلنت عن وفاة طفل في بولاية العامرات في محافظة مسقط جراء الإعصار الذي تستمر شدته حتى وقت متأخر من ليل الاثنين.

ووفق وكالة الأنباء العمانية فقد شخصان أحدهما طفل في تجمعات مائية وانجرف آخر داخل مركبته بولاية العامرات.

وذكر بيان مشترك لهيئات الإنذار المبكر والأرصاد والطيران المدني أنه تم رصد مركز العاصفة مساء الأحد على بعد نحو ستين كيلومترا من مسقط مشيرا إلى أنها مصحوبة برياح سرعتها 120 كيلومترا على الأقل في الساعة أو أكثر.

وتستشعر البلاد حاليا تأثير العاصفة التي من المتوقع أن يصل مركزها إلى اليابسة عصرا وخلال المساء مصحوبا برياح عاتية وأمطار غزيرة.

وقالت اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة أنه سيجري قطع الكهرباء في منطقة القرم، شرق العاصمة، تفاديا لأي حوادث.

ويعيش معظم سكان عمان البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة داخل وحول مسقط.

وأعلنت هيئة الدفاع المدني والإسعاف العمانية، في بيان، إنقاذ عشرة أشخاص جراء دخول مياه الأمطار إلى منازلهم بولاية مطرح، شمال شرقي البلاد.

غرقت السواحل وشاهين لم يصل بعد إلى مسقط

وزير الخارجية القطري: لا تتوقعوا الكثير من مجلس الشورى

الدوحة – بدا تصريح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، بشأن الدور المفترض لمجلس الشورى القطري الذي انتخب أعضاءه السبت، تعبيرا عن الدور الشكلي غير المؤثر للمجلس.

ووصف الشيخ محمد بن عبدالرحمن الانتخابات بأنها تجربة جديدة، قائلا إنه لا يمكن توقع أن يكون للمجلس منذ العام الأول "الدور الكامل لأي برلمان".

وكان غالبية المراقبين السياسيين قد وصفوا انتخابات مجلس الشورى بأنها رمزية ولا يمكن أن تسفر عن أي تغيير سياسي مرتقب، فضلا عن أن قرارات المجلس لا يمكن لها أن تحدث تغييرات في موازين القوى.

وانتهت أول انتخابات تشريعية في قطر السبت دون أن يقع اختيار الناخبين على أي امرأة من بين 26 مرشحة مما خيب آمال المرشحات اللائي خضن الانتخابات لمنح صوت للمرأة وآمال قطريين آخرين في العملية السياسية في البلاد.

وجرت الانتخابات لاختيار ثلاثين عضوا في مجلس الشورى المؤلف من 45 مقعدا، بينما سيستمر أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد في تعيين الأعضاء الخمسة عشر المتبقين في المجلس الذي يمكنه الموافقة على نطاق محدود على سياسات تلك الدولة الصغيرة الثرية التي تحظر الأحزاب السياسية.

وقالت عائشة همام الجاسم (59 عاما) مديرة التمريض التي ترشحت في حي المرخية بالدوحة، إن اختيار جميع أعضاء المجلس من الرجال لا يمثل رؤية قطر. وحثت النساء القطريات على البدء في "التعبير عما يؤمن به" والتصويت للمرشحات القويات في المستقبل.

وأضافت الجاسم مثل زميلاتها المرشحات، أنها قابلت بعض الرجال الذين يرون أنه يجب عدم ترشح النساء. ومن خلال تسليط الضوء على مهاراتها الإدارية ركزت على أولويات مثل الصحة وتوظيف الشباب والتقاعد.

كريستين سميث ديوان
قطر قيدت المشاركة ووضعت قيودا على النقاش السياسي

وعلى الرغم من تطبيق قطر إصلاحات بشأن حقوق المرأة في السنوات الأخيرة بما في ذلك السماح للمرأة بالحصول على رخصة قيادة دون الحاجة لموافقة ولي الأمر، إلا أنها تعرضت لانتقادات من جماعات حقوقية بسبب قضايا مثل نظام الوصاية حيث تحتاج المرأة إلى إذن الرجل للزواج والسفر والحصول على الرعاية الصحية الإنجابية.

وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في مارس إنه عندما غردت نساء في 2019 من حساب مجهول على تويتر عن نظام الوصاية في قطر أُغلق الحساب في غضون 24 ساعة بعد أن استدعى مسؤولو الأمن الإلكتروني امرأة واحدة.

وكانت عدة مرشحات يسعين إلى تحسين اندماج أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب في المجتمع القطري واللائي لا يمكنهن، كما هو الحال في دول الخليج الأخرى، نقل جنسيتهن القطرية إلى أطفالهن.

وقطر لديها وزيرة واحدة هي وزيرة الصحة العامة حنان محمد الكواري.

وأثارت الانتخابات حساسيات قبلية بعد أن وجد بعض أبناء قبيلة آل مرة أنفسهم غير مؤهلين للتصويت والترشيح بموجب قانون يقصر التصويت على القطريين الذين كانت عائلاتهم موجودة في البلاد قبل عام 1930.

وقال ضافي المري (30 عاما) وهو من قبيلة آل مرة التي قاد بعض أبنائها مظاهرات صغيرة في أغسطس احتجاجا على هذا القانون إن المجلس الجديد يمكن أن يعالج تلك القضية.

وأضاف "سيكون لدينا مرشح جيد لحلها وللحديث عن هذا القانون أو أي قضية أخرى في المستقبل".

وذكرت منظمات دولية أن قطر اعتقلت نحو خمسة عشر متظاهرا ومنتقدا للقانون الانتخابي خلال الاحتجاجات التي نظمها أبناء قبيلة آل مرة. وقال مصدر قطري مطلع إن اثنين مازالا محتجزين "للتحريض على العنف وخطاب الكراهية".

وقال وزير الخارجية القطري إن هناك "عملية واضحة" لمراجعة قانون الانتخابات من قِبل مجلس الشورى المقبل.

وقالت كريستين سميث ديوان من معهد دول الخليج العربية بواشنطن "سارت القيادة القطرية بحذر وقيدت المشاركة بأساليب واضحة وأبقت قيودا مهمة على النقاش السياسي والنتائج".